أسعار العملة في مزاد البنك المركزي

السعر الأساسي الذي رسا عليه البيع	١١٧٠/ دينار/ دولار
المبلغ المباع من قبل البنك بالسعر المعلن	١٧٥,٤١٠,٠٠٠
مجموع عروض الشراء/ (دولار)	١٧٥,٤١٠,٠٠٠
عدد المصارف المساهمة في المزاد	٢١

اسعار النفط

خام القياس الأوروبي مزيج برنت	١٠٦ دولارات للبرميل
الخام الأمريكي الخفيف	٨١,٢٦ دولار للبرميل

السياحة الدينية أحد المصادر المهمة لتنويع الدخل الوطني

خبراء لـ(المدى الاقتصادي) : ضرورة إشراك القطاع الخاص وتأسيس مصارف ممولة

□ بغداد/ احمد عبد ربه

طالب عدد من الخبراء والمتخصصين في مجال السياحة الحكومة بضرورة تفعيل القطاع السياحي عموماً والسياحة الدينية على وجه الخصوص .

وأكدوا في أحاديث لـ (المدى الاقتصادي) ان السياحة الدينية تعد احد الموارد الاقتصادية المهمة في البلد. ويزخر العراق بالكثير من المواقع الدينية كالعتبات والمزارات المقدسة في بغداد والنجف الاشرف وكربلاء وسامراء ويؤمها ملايين السياح سنوياً في مناسبات دينية عدة .

وقال الخبير السياحي صبحي البدري لـ (المدى الاقتصادي) : ان السياحة الدينية تعتبر احد الروافد المهمة القادرة على تنويع مصادر دخل الاقتصاد الوطني .

وأضاف البدري : أن إدارة قطاع السياحة الدينية في العراق حاليا تشكلت وفق مصالح فئوية وطائفية وذلك ما يسمى (بالوقفين السني والشيعي) مشيراً الى أنها تعتبر من الأخطاء الجسيمة التي ارتكبتها الطبقة السياسية .

وتابع البدري : ان المردودات المالية من هذا القطاع تعادل موازنات دول مجاورة مؤكداً ان غياب الرقابة المالية انعكس سلبياً على المرافق السياحية.

ودعا الى تشكيل لجان متخصصة من قبل وزارة المالية تدخل في حساباتها حجم الإيرادات المتأتية من هذه المراقد المقدسة ومن ثم تعلن موازنتها سنوياً عن طريق موازنة خاصة. من جانبه شدد الخبير الاقتصادي عباس ابو التمن لـ(المدى الاقتصادي) على ضرورة إشراك القطاع الخاص في تنمية السياحة الدينية ودعمها من خلال إنشاء مصارف خاصة تقوم بتمويل هذا القطاع عن طريق القروض التي تمنح له، مشيراً الى ان القطاع العام لا يمكن ان يزدهر دون مشاركة القطاع الخاص .

وقال ابو التمن : ان قطاع السياحة الدينية يعتبر من اهم القطاعات الاقتصادية القادرة على رفع قيمة الواردات وانعاش المدن والقضاء على آفة البطالة المستشرية في البلد.

ودعا ابو التمن الحكومة الى تنسيق الجهود بين السائح والمتخصصين بهذا المجال من شركات السفر وغيرها بالاضافة الى المراقبة الفعلية لهذه العملية المستمرة.مشيرا الى ضرورة انشاء اكاديميات ومعاهد قادرة على تخريج افراد اكفاء يمتلكون مهارات وثقافات في مجال السياحة الدينية تؤهلهم بأن يديروا هذا القطاع الحيوي.

الى ذلك قال الناطق الرسمي باسم وزارة السياحة والآثار عبد الزهرة الطالقاني لـ(المدى الاقتصادي) :ان قانون وزارة السياحة والآثار لم يقر حتى الان، مبيناً ان الوزارة في الوقت الحالي لم تحصل على التخصيصات المالية الكفيلة بالنهوض بواقع البنى التحتية لهذا القطاع المهم .

واضاف الطالقاني : ان خطط الوزارة المستقبلية تعتمد على اشراك القطاع الخاص كونه يمثل العصب الحيوي لهذا المرفق ،مشيراً الى وجود رقابة فعالة تشرف على عمل الجهات المعنية.

ودعا المستثمرين الى التوجه الى العراق كونه فرصة استثمارية كبيرة لافتاً الى ان قطاع السياحة الدينية اصبح مربحاً .

من جانبهم يرى متخصصون في مجال السياحة: ان الامكانات المتوفرة في العراق تجعله قادراً على الاعتماد على السياحة كمصدر رئيسي في حالة نضوب نفطه او غازه ، لافتاً الى ان ذلك يجعل الاقتصاد الوطني اقتصاداً متعدد المصادر .

وانتقد المتخصصون الحكومات المتعاقبة على عدم اهتمامها الجدي بالسياحة عموماً والسياحة الدينية خصوصاً اذ يفتقر البلد الى أبسط البنى التحتية لقطاع السياحة او تهالك ما موجود منها بسبب الإهمال وعدم وجود استثمارات حقيقية فيها.

اقتصاديات

▪ عباس الغالبي
abbas.abbas80@yahoo.com

١٥٠ ألف وظيفة

أعلن عن توافر ١٥٠ ألف وظيفة في موازنة العام المقبل ٢٠١٢ ، مع وجود جيش من العاطلين عن العمل من ذوي الشهادات والكفاءات ، ترافقه تخمة من الموظفين في المؤسسات الحكومية كافة في مشهد يطلق عليه البطالة المقنعة .

ويرى كثير من المراقبين أن البطالة المقنعة تولدت في مؤسسات الدولة من التعيينات العشوائية غير المبنية على تخطيط اقتصادي واداري سليم خلال السنوات السابقة ، حيث لم نلمس استراتيجية اقتصادية حكومية سليمة من شأنها احتواء الظواهر السلبية الملازمة للاقتصاد الوطني ومنها ظاهرة البطالة المقنعة التي تعج بها المؤسسات الحكومية ، والتي تجعل الموازنة التشغيلية أعلى بكثير من شقيقتها الاستثمارية .

ولابد من الإشارة هنا الى غياب الدور المهني الذي يفترض ان يضطلع به مجلس الخدمة الاتحادي الذي تقع على عاتقه جدلية التعيينات والأولويات والحاجة الملحة الحالية وكذلك الحاجة الاستراتيجية المستقبلية لمؤسسات الدولة كافة ، حيث ان الحاجة الآن تستدعي اقرار مجلس الخدمة الاتحادي كواقع حال من قبل مجلس النواب سعياً لتحقيق العدالة للمؤسسة من جهة وللعاطل عن العمل من جهة أخرى و وفق رؤى علمية وواقعية .

كما ان هذه الظاهرة لا يمكن ان تستشري في المؤسسات الحكومية وسط غياب العلاجات الناجعة لها ، حيث ان التضخم في الوظائف لا يمكن ان يؤدي مؤداه في توفير فرص عمل على حساب تضخم الموازنة التشغيلية .

ومن هنا فإن الأمر يتطلب إجراءات حكومية لاحتواء هذه الظاهرة من حيث تفعيل دور القطاع الخاص وتنشيط الاستثمار وتحريك القطاعات الانتاجية كالصناعة والزراعة وتفعيل القطاع السياحي ، ويمكن ان يكون الجهد مشتركاً في بادئ الأمر بين القطاعين العام والخاص وصولاً الى ريادة حقيقية للقطاع الخاص بالمحصلة النهائية ، حيث ان هذه المسارات فيما أذا نفذت بشكل منهجي وبدقة يمكن لها ان تمتص أفواجا من العاطلين عن العمل ممن هم خارج مؤسسات الدولة حالياً ، وكذلك ممن هم يعيشون في بطالة مقنعة داخل هذه المؤسسات ، حيث نرى ان هذا المسار هو الحل الأمثل لمشكلة البطالة بنوعيها العامة والمقنعة والاستغناء عن هذه الارقام الكبيرة من الدرجات الوظيفية التي تتضمنها الموازنات العامة للدولة ، وهي بطبيعة الحال تشكل عبئاً ثقيلاً على سقف هذه الموازنات ، فالقطاع الخاص والاستثمار يمكن ان يستوعبا اكثر من ١٥٠ ألف درجة وظيفية وقبلها ٢٨٠ ألف وظيفة تضمنتها موازنتا العامين الحالي والمقبل .

فالعبرة ليس بتعيين العاطلين كافة بقدر ما تلجأ الحكومة الى ايجاد استراتيجيات كفيلة بتفعيل وتنشيط الدورة الاقتصادية والتي تستوعب الأعداد المتزايدة من مخرجات التعليم في العراق من العمالة الماهرة ، وكذلك من العمالة غير الماهرة التي تشكل أيضاً ملمحاً بارزاً من ملامح البطالة في القطاعات الاقتصادية والخدمية في البلد .

الصناعة تدرس إحالة سبع من شركاتها إلى الاستثمار

بغداد/ وكالات

تعتزم وزارة الصناعة والمعادن إحالة سبع من شركاتها ومعاملها الى الاستثمار.

ونقل بيان للوزارة حسب وكالة الصحافة المستقلة (إيبا) عن المدير العام لدائرتي الاستثمارات والاشراف والرقابة على الصناعات النسيجية السيد عبد الغني فخري قوله إن الوزارة ستعقد خلال الشهر المقبل عدة اجتماعات متعاقبة لدراسة امكانية احالة سبع من شركات ومعامل الوزارة الى الاستثمار.

واضاف فخري ان الوزارة ستجري مباحثات ومناقشات مستفيضة مع شركات عربية واجنبية قدمت عروضاً للاستثمار والدخول في اتفاقات الشراكة ، معربا عن أمله في اتفاق الجانبين على كافة البنود التي تتضمنها عقود المشاركة وحصول للشركة العامة للإسمنت الشمالية ، ومعمل سمنت سدة الهندية التابع للشركة العامة للإسمنت الجنوبية) .

واشار فخري الى أن الملفات الاستثمارية قيد الاحالة تشمل كلا من (شركة نصر العامة للصناعات الهندسية ، الشركة العامة للحديد والصلب في البصرة ، شركتي صناعة الادوية والمستلزمات الطبية في سامراء ونينوى ، معملي إسمنت بادوش وحمام العليل التابعين الإحالة .

الجدير بالذكر ان وزارة الصناعة والمعادن وزعت شركاتها ومعاملها الى ثلاثة مستويات هي شركات ومعامل جاذبة للمستثمرين وشركات ومعامل يمكن اعادة تأهيلها لتكون جاذبة للمستثمرين وشركات تحتاج الى دراسات وتفاصيل اضافية لتغيير تخصصاتها لتكون جاذبة للاستثمار حيث نجحت الوزارة في احالة عدد من معاملها الى الاستثمار خلال الاعوام السابقة وقامت بالاعلان عن الفرص الاستثمارية المتوفرة لديها خلال العام الحالي.

برلماني يتهم جهات سياسية بعدم تفعيل القوانين الاقتصادية

□ بغداد/ المدى الاقتصادي

اتهم برلماني جهات سياسية لم يسمها بتعطيل بعض القوانين الاقتصادية المهمة التي سبق ان شرعها مجلس النواب.

و دعا عضو لجنة الاقتصاد والاستثمار النائب عبد الحسين ريسان الى ضرورة تفعيل القوانين التي تخدم الاقتصاد الوطني متهماً جهات سياسية حكومية بعدم تفعيلها.

وقال ريسان لـ (الوكالة الاخبارية للانباء) : الضرورة تقتضي تفعيل كافة القوانين المفيدة للاقتصاد الوطني التي شرّعت من قبل مجلس النواب في الدورة السابقة كقانون التعريفة الكمركية وحماية المستهلك وقانون حماية المنتج المحلي من اجل النهوض بالاقتصاد الوطني. واضاف ريسان : هناك جهات سياسية وحكومية تقف وراء عدم تفعيل هذه القوانين المهمة للاقتصاد الوطني، مشيراً الى أن جهاز التقييس والسيطرة النوعية ما زال يعاني عدم تطبيق هذه القوانين كونه يتضارب مع عملهم.

وأضاف: لو تم تفعيل هذه القوانين سيكون السبيل الوحيد لانتعاش الاقتصاد العراقي من ناحية تفعيل الصناعة المحلية والسيطرة على المنافذ الحدودية والحد من استيراد البضائع غير المطابقة للمواصفات كون العراق اليوم اصبح سوقاً للسلع الرديئة نتيجة غياب القوانين. وبين عضو اللجنة الاقتصادية النيابية أن للعراق عدة منافذ حدودية منها رسمية واخرى غير رسمية وغير معترف بها دولياً وتتعامل مع الواردات والصادرات للبضائع من دون علم الدولة بها مما ادى الى دخول سلع رديئة وكذلك تهريب مواد ممنوعة الى الخارج.

وفي وقت سابق، انتقد الخبير الاقتصادي باسم جميل انطون في تصريح (للوكالة الاخبارية للانباء) عمل بعض المنافذ الحدودية العراقية كونها تأخذ رسوم كمركية عالية لا سيما منفذ "طربيل" الحدودي فإنهم يأخذون رسوما كمركية لسيارات الحمل (٣٠٠٠)دولار بدلاً من (١٥٠٠)دولار وهذا ما يجعل تاجر المواد الغذائية يزيد اسعار مواده في الاسواق المحلية .

موجة البرد تلحق أضراراً بالمحاصيل الزراعية

□ بغداد/ متابعة المدى الاقتصادي

أدت موجة البرد التي شهدتها بغداد والمحافظات الى إحداث أضرار كبيرة بمحصول البطاطا والبيوت المحمية المستخدمة في الزراعة.

وقال احد المزارعين لوكالة الصحافة المستقلة (إيبا) ان محصول العديد من المزارعين الذين لديهم عشرات الآلاف من الدونمات انتهى قبل ان يكتمل نموه ، كما انخفض انتاج الدونم الواحد الى اكثر من ٥٠٪ ، ما جعلهم لا يتمكنون من مواصلة الزراعة بعد الخسائر التي تكبدوها الا اذا التفتت وزارة الزراعة والجهات ذات العلاقة اليهم ووقفت معهم في محنتهم.

ودعا المزارع الوزارة الى اتخاذ اجراءات بمتابعة علاوي الخضر لتنفيذ قرار منع استيراد المحاصيل الزراعية ، كون الحدود غير مسيطر عليها ولا تزال المحاصيل تتدفق من دول الجوار على السوق العراقية.

واقترح تشكيل لجنة مشتركة من وزارتي الزراعة والداخلية لمتابعة العلاوي الرئيسة مثل جميلة والدورة والرمل والشعلة اضافة الى العلاوي الموجودة في المحافظات وتطبيق قرار مجلس الوزراء من خلال مصادرة جميع المحاصيل التي عبرت الحدود بعد قرار منع استيرادها دعما للمزارع العراقي.

واوضح ان تنفيذ ٥٠٪ من امر رئيس الوزراء من شأنه ان يساهم في تسويق المحصول العراقي وتعويض المزارع العراقي عما يتكبده من خسائر وفي الوقت نفسه سيشجعه ذلك على مواصلة الاستثمار في القطاع الزراعي .

توقعاتٌ بتصدير العراق المنتجات النفطية بعد خمس سنوات

□ بغداد/ المدى الاقتصادي

توقع عضو لجنة الطاقة والنفط النائب بايزيد حسن تمكن العراق من تصدير منتجاته النفطية الى الخارج بعد خمس سنوات من الآن على ضوء خطة وزارة النفط.

وقال حسن بحسب (الوكالة الاخبارية للانباء) : السنوات الخمس القادمة سيصل العراق فيها الى الاكتفاء الذاتي من المشتقات النفطية بل يقوم بتصدير الفائض منها الى الخارج في حال بناء المصافي المزمع إنشاؤها في بعض محافظات القطر.

وأضاف : أن وزارة النفط وضعت خطة ستراتيجية لتوسيع وتطوير حقولها النفطية، إضافة الى أنها ستبني خمسة مصاف نفطية في محافظات ميسان وذي قار وكربلاء وواسط والموصل، مؤكداً: في حال إنشائها سيتمكن العراق من تحقيق اكتفائه الذاتي من المنتجات النفطية كالبنزين وزيت الغاز.

وتابع : أن العراق يمتلك الآن ثلاثة مصاف نفطية فقط موزعة في الشمال والوسط والجنوب وما زالت الدولة تستورد المنتجات النفطية من الخارج كون الطلب المحلي قد ازداد عما كان عليه في السابق والمصافي الموجودة قليلة. وكان قد استبعد عضو لجنة الطاقة والنفط النيابية النائب عواد العوادي تحقيق العراق اكتفاءه الذاتي من المشتقات النفطية في حال عدم تأهيل المصافي العراقية.

وقال العوادي في تصريح سابق(للوكالة الاخبارية للانباء): لا يمكن للمصافي المحلية أن تغطي الحاجة الفعلية من المشتقات النفطية في الفترة الحالية للبلد كونها قديمة وبحاجة الى إعادة تأهيلها من جديد اضافة الى زيادة الحاجة المطلوبة من المشتقات النفطية في العراق.

وأضاف العوادي: أن المصافي المحلية بالرغم من قدمها وصيانتها المستمرة وبناء الوحدات الاضافية لتحسين نوعية المشتقات من قبل وزارة النفط لا تغطي سوى (٧٥٪) يومياً من الحاجة المطلوبة للبلد، داعياً الى: بناء مصاف جديدة واستثمار المصافي الاخرى من اجل تحقيق الاكتفاء الذاتي .

مصرفٌ يقلّل من تأثير تراجع البورصة في الاقتصاد

□ بغداد/ المدى الاقتصادي

عزا الخبير المصرفي محسن علي أسباب تراجع سوق الأوراق المالية لاسابيع متتالية الى زيادة رؤوس أموال بعض المصارف الأهلية مقللاً من تأثير هذا التراجع في الاقتصاد الوطني .

وقال علي حسب (الوكالة الاخبارية للانباء): ان السبب الرئيس لتراجع مؤشر الأسهم في سوق الأوراق المالية يعود الى زيادة أموال بعض المصارف الأهلية في العراق كون القطاع المصرفي يشكل نسبة كبيرة من نشاط السوق، لذلك فإن زيادة رأسمال المصارف يؤدي الى تراجع سوق الأوراق المالية.

وأشار الى ان هذا التراجع ليس له تأثير كبير في الاقتصاد العراقي كون القطاع الخاص العراقي يلعب دورا ضئيلا جداً في الأسواق المحلية سوى (١٠٪)من نشاط الاقتصاد العراقي، مبيناً: لو كان للقطاع الخاص دور فاعل في النشاط الاقتصادي لكان هناك أثر كبير على الاقتصاد العراقي.

وذكر الخبير المصرفي أن البورصة في أغلب دول العالم ليس لها نسبة ثابتة وإنما تكون متذبذبة اما نحو الصعود او الانخفاض وهذا ما يحدده نشاط القطاع المصرفي في الدول الاقتصادية. هذا وتشهد سوق الأوراق المالية العراقية تراجعاً كبيراً بمؤشر الأسهم ولاسابيع متتالية.

يذكر أن في نهاية عام (٢٠١٠) كان عدد المصارف العاملة في العراق قد وصل الى (٤٣)مصرفاً ، من بينها (٧) مصارف حكومية يبلغ إجمالي رؤوس أموالها نحو (٦٠٣٦) مليار دينار ، فضلاً عن (٣٦)مصرفاً خاصاً بإجمالي رأسمال يصل الى (٢٠٢)ترليون دينار.